

## ظاهرة الفساد في الجزائر: دراسة في أهم الأسباب والنتائج

The phenomenon of corruption in Algeria: a study in causes and results.

د.فريال مغربي

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة

Fulla32@live.fr

### الملخص:

شهدت الجزائر كغيرها من الدول العربية انتشارا واسعا لظاهرة الفساد في العديد من المجالات والمؤسسات، منها تفشي ظواهر الرشوة، الاختلاسات وتهريب الأموال في ظل زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتفاقم مظاهر الفقر في أوساط المجتمع الجزائري. ويمكن إرجاع تفشي هذه الظاهرة إلى جملة من العوامل والأسباب السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي افرزت العديد من الانعكاسات السلبية على المجتمع والدولة كالإضرار بالاقتصاد الوطني واستنزاف الأموال وهدر الموارد اللازمة لتحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع، ما أثر على الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الجزائر، اسباب وأثار الفساد.

### Abstract :

Algeria, like other Arab countries, has witnessed a widespread of corruption in many fields and institutions, including the spread of bribery, embezzlement and smuggling of money, in light of the increasing social inequalities and the exacerbation of poverty among Algerian society. The spread of this phenomenon can be attributed to a number of factors and political reasons economic, social and cultural has resulted in many political repercussions on society and the state, such as harming the national economy, the depletion of funds and the waste of resources necessary for development and the advancement of society, which in turn affects political stability and community security.

**Key words:** corruption, Algeria, causes and effects of corruption

## مقدمة:

يعد الفساد من الإشكاليات العويصة التي تَورق المجتمعات والدول فهو ظاهرة قديمة حديثة ارتبط وجودها بوجود البشرية، إذ انه لا يقتصر على مجتمع دون غيره أو دولة دون أخرى ما جعله يشكل خطرا يهدد الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي للدول. والجزائر كغيرها من دول العالم لم تكن في موضع أفضل عن مثيلاتها فقد انتشر فيها الفساد بكل أنواعه ومستوياته في مختلف القطاعات وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما انعكس سلبا على فعالية النظام السياسي الجزائري وذلك بسبب جملة من العوامل والأسباب التي سمحت بخلق بيئة مشجعة ومحفزة على استفحال ظاهرة الفساد وتفاقمها، ما إنجر عنها آثار ونتائج وخيمة كلفت الدولة والمجتمع الجزائري الكثير من التبعات الثقيلة.

## مشكلة الدراسة:

الفساد ظاهرة اجتماعية قديمة موجودة منذ وجود البشرية عرفت انتشارا بشكل رهيب في مختلف انحاء العالم لا سيما في الوطن العربي عموما والجزائر بوجه خاص بفعل العديد من العوامل المشجعة على استفحاله كتغييب منظومة قانونية رادعة لصور الفساد المتعددة، عدم وضوح اليات الرقابة والمساءلة والشفافية على مختلف الممارسات السياسية او بسبب انعدام حريات التعبير لمختلف فواعل ومنظمات المجتمع المدني. وعليه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة فيما يلي :ماهي الأسباب المساهمة في تفشي آفة الفساد في الجزائر؟، ما هي الآثار الناجمة عن انتشار الفساد على مستوى الدولة الجزائرية؟

## أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الورقة إلى تشخيص واقع الفساد المستشري في الجزائر بالتعرض لأهم الأسباب والعوامل المساهمة في انتشاره وتفاقمه، والتي كانت لها اثار وسلبيات عديدة ألحقت بالبلاد أضرارا قاسية في مختلف القطاعات الجزائرية السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية مُكلفة إياها الكثير في تأخير عمليات التنمية.

## فرضيات الدراسة:

1- ظاهرة الفساد ناتجة عن سوء استخدام الموظف العمومي للسلطة المخولة له قانونا.

2- الانتشار الرهيب لمظاهر الرشوة والمحسوبية داخل المؤسسات الجزائرية أدى إلى تدهور شرعية النظام السياسي الجزائري وعدم استقراره.

وللإجابة على اشكالية الدراسة نتبع العناصر الآتية:

#### المحور الأول: ماهية الفساد

المحور الثاني: واقع وأسباب انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر

المحور الثالث: الآثار الناتجة عن تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر

#### المحور الأول: ماهية الفساد:

##### أولاً- مفهوم الفساد:

تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم الفساد فقد كتب فيه العديد من الباحثين، كما كان محل اهتمام العديد من المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، ومنه يمكن تحديد البعض من هذه التعاريف في الآتي:

من بين التعريفات المقدمة من قبل المؤسسات الدولية نجد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP في ورقته لسياسة الرسمية الصادرة في سنة 1998 الحاملة لعنوان: "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم " بأنه: " إساءة استعمال القوة العمومية " **public power** " أو المنصب العام أو السلطة **authority** "للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة ، الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس (1) .

كما عرفه البنك الدولي الذي يعد من أول المؤسسات الدولية التي قدمت تعريفا للفساد على أنه: "إساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق منفعة خاصة" (2).

فالفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول طلب وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة بتقديم رشاوى قصد الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، وقد يحدث أيضا دون اللجوء إلى الرشوة ولكن بتعين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (3)، بينما منظمة الشفافية الدولية ترى أن الفساد على أنه: إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة

للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستتدة للمحسوبية ليختصره صندوق النقد الدولي في علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة و المستفيدة لشخص واحد أو لمجموعة من الأشخاص فهو في هذه الحالة يميز بين شكلين من الفساد الشكل الأول متعلقة بالرشوة عند تقديم خدمة اعتيادية و مشروعة و مقررة ، أما الثاني يرتبط بتأمين خدمة غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي رشوة كإفشاء معلومة سرية أو اتمام صفقات غير مشروعة ..الخ<sup>(4)</sup> .

إلى جانب ذلك يعرفه جيرار كورنو "Gérard Cornu" في قاموس المصطلحات القانونية **Vocabulaire Juridique** على أنه: "تحويل الوظيفة عندما يسمح شخص بأن يتم شراؤه من خلال عروضات أو وعود أو هبات أو هدايا، لينفذ عملا في وظيفته أو ليمتنع عن تنفيذه، أو عندما يسعى إلى الحصول على عروض لهذه الغاية"<sup>(5)</sup>، فهو ذلك السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام سببه مكاسب شخصية ، مالية أو لمكانة خاصة أو سلوك يخرق القانون من خلال ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة حسب ماكس فيبر"<sup>(6)</sup>.

واستنادا للتعريف السابقة يمكن تعريف الفساد على انه تلك الممارسات والسلوكيات الغير السوية، القائمة على سوء استغلال الوظائف والمناصب العامة قصد تحقيق مكاسب ومأرب شخصية على حساب المصلحة العامة.

## ثانيا-أسباب الفساد:

### 1- الأسباب السياسية:

تعد من أهم الأسباب وأخطرها وهو ما أكدته التجارب والتقارير والدراسات، إذ أشارت المنظمة العربية لمكافحة الفساد أن هذه الأخيرة ترتبط بالاختلال والانحراف في توزيع السلطة والمسألة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية والتداول على السلطة، ما يترتب عنه إمكانية تحقيق النخب السياسية المتمسكة بسلطات الحكم منافع شخصية بعيدا عن المسألة العامة<sup>(7)</sup>.

تتزوج السلطة بالمال فتشابه العلاقات الاجتماعية و العلاقات المالية و الاقتصادية يحدث نوع من الوساطة و المحسوبية ما ينتج عنه نوع من الريح لذوي السلطة السياسية بطريقة مباشرة او غير مباشرة، فهذا التزاوج بين السلطة و المال اصبح المدخل الطبيعي للحصول على المكاسب المادية دون حق وجه

على حساب المصلحة العامة عبر استغلال اصحاب القرار السياسي السلطة الممنوحة لما في ذلك من تحقيق منافع مادية، تمرير اعمال غير مطابقة للمواصفات كذا تمرير صفقات غير مشروعة ومخالفة للقوانين واللوائح<sup>(8)</sup>.

ضعف الإرادة السياسية لدى القادة في محاربة الفساد وعدم اهتمامهم أو البعض منهم بتفعيل الإجراءات الوقائية لمجابهته وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة، مع تفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية وضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية<sup>(9)</sup>.

## 2- الأسباب الاقتصادية:

النتيجة عن السياسات الاقتصادية المرتجلة غير المراعية لتحقيق قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الثروات ما يؤدي إلى التباين الطبقي مع إحداث اختلال معدلات الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، هذا إضافة إلى ارتفاع الأسعار وعجز الرواتب والأجور عن تلبية الحاجيات والمطالب الأساسية للأفراد يعد مناخا صالحا لتفشي الفساد<sup>(10)</sup>، فعدم مراعاة السياسات الاقتصادية تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء ذوي الدخل المحدود من الموظفين و توريطهم لمضاعفة ارباحهم و مكاسبهم غير المشروعة<sup>(11)</sup>.

## 3- الأسباب الإدارية:

التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري مع وضع الموارد والإمكانات الكبيرة تحت تصرفها، والتساهل في اختيار القيادات الإدارية غيرا لمؤهلة لإدارتها إضافة إلى عدم الاهتمام ببرامج التدريب و الإعداد والتكوين التي تجنبهم الانحراف وسوء التصرف وتحذرهم من تورطهم في قضايا الفساد<sup>(12)</sup>.

التضخم في الجهاز الاداري لدى معظم الدول العربية من خلال الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين العموميين مع الثبات النسبي لحجم النشاط الذي تقوم به مما أدى الى اثار سلبية منها: تداخل الاختصاصات وكذا البطالة المقنعة، لعل مرجع هذا التضخم يعزى الى نظام التعيين و الترقيية في الوظيفة العامة هذا فضلا عن اسراف بعض القيادات الادارية و السياسية العليا في تعيين بعض الانصار و الاتباع و الاقارب بصرف النظر عن كفاءتهم و حاجة المنظمة اليهم<sup>(13)</sup>.

التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ووضع الموارد والإمكانات الكبيرة تحت تصرفها مع التساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها وعدم الاهتمام ببرامج التدريب والإعداد والتقييم التي تجنبهم الانحراف وسوء التصرف وتحذرهم من تورطهم في قضايا الفساد<sup>(14)</sup>.

#### 4- الأسباب القانونية و القضائية:

اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة ما يؤدي إلى بقاء تلك العناصر حرة طليقة، قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة بمبالغ كبيرة متعهدين ببراءة المتهمين فيها...<sup>(15)</sup>.

عدم كفاءة الهيكل التنظيمي و عدم وضوح الاختصاصات للوحدات الإدارية التي يشملها الهيكل التنظيمي مع عدم كفاءة نظام توصيف الوظائف مما يتسبب في عدم تحديد مسؤولية وواجبات الوظيفة و المؤهلات المطلوبة لشغلها مع كثرة الاستثناءات لتحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة<sup>(16)</sup>.

#### ثالثا - الآثار المترتبة عن الفساد:

- إهدار الموارد وسوء تخصيصها: بإحداث خلل في تخصيص الموارد المالية وتوظيفها في غير وجهتها الصحيحة، أو قد تتسرب إلى حسابات خاصة في ظل ضعف الهيئات الرقابية والمساءلة ومحاسبة من ثم حرمان البلد من إقامة مشاريع حسب أهميتها وأولويتها.
- الزيادة من الأعباء المالية على ميزانية الدولة: غالبا ما تخصص مبالغ كبيرة للقطاع العام وهنا تكون الفرصة اكبر لكبار الموظفين والسياسيين للحصول على الرشاوى أو إحالة تلك المشاريع على أنفسهم أو معارفهم.
- إساءة إدارة المشاريع الاستثمارية : يسهم في حدوث عجز في المالية العامة للدولة، إضافة إلى عمليات التهرب الضريبي فعندما تكون الإدارات الضريبية فاسدة فإنها تحرم ميزانية الدولة من موارد مالية مهمة من الممكن أن تعود بالنفع على الشعب<sup>(17)</sup>.

- **التأثير على مستوى الاستثمار الأمثل:** هنا كعلاقة عكسية بين الاستثمار وبيئة الفساد فكلما كانت معدلات الفساد مرتفعة في بلد ما أثر ذلك على الكفاءة الحدية لرأس المال وبانخفاضه نلاحظ أن المستثمر لا يتخذ قراره في الاستثمار لان معدل العائد سيكون منخفضا ومحفوظا بالمخاطر في ظل بيئة فاسدة.
- **التأثير على البيئة التنافسية والكفاءة:** فمعيار البقاء في السوق قائم على الكفاءة وتنافسية فانتشار الفساد في منح التراخيص وأذونات العمل يسهم في تقليل عدد مؤسسات الأعمال في السوق وخلق بيئة احتكار يسود فيها اقتصاد الظل و النتيجة تكون انخفاضا للكفاءة و الإنتاجية و التنافسية ومن ثم ارتفاع الأسعار بشكل لا يخدم المجتمع<sup>(18)</sup>.
- **التأثير على الاستقرار السياسي:** فالفساد الكبير للنظام السياسي مقترن الى حد كبير بالتضييق على الحريات والحقوق السياسية المدنية للمواطنين مع التركيز على السلطة والتجاهل لحكم القانون، غياب الشفافية والمساءلة.
- **التأثير على عقلانية صناعة القرار:** فمن اخطر هذه الآثار على قمة جهاز الدولة هو الافتقاد للعقلانية في القرارات السياسية الهامة المؤثرة في مصير الوطن نتيجة لتركز السلطة في يد هذه الأخيرة، ففي ظل غياب القانون يقوم رئيس الدولة باتخاذ قرارات سياسية تهم مصلحة الوطن دون الاستشارة أو اللجوء إلى مراكز البحث الممكن لها أن تساعده بتقديمها له معلومات مفصلة عن الأوضاع التي قد تواجهه<sup>(19)</sup>.

## المحور الثاني: واقع وأسباب انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر

### أولا- تطور ظاهرة الفساد في الجزائر:

عرفت ظاهرة الفساد انتشارا رهيبا في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الان سواء في عهد الأحادية الحزبية أو فترة التعددية الحزبية، فقد كان للاستعمار الفرنسي الدور الكبير في ذلك، عبر مشروع الأنديجان والشرع في تكوين طبقة بيروقراطية تمكنت من السيطرة على دواليب الإدارة والحكم، فالاستعمار لم يترك لنا إلا الأمراض والمفاسد ... هذا الموروث الاستعماري وما انجر عنه من دمار

رهيب على المستويات عدة ما زلت الجزائر تدفع نتائجه إلى يومنا هذا<sup>(20)</sup>، فقد بدأ الحديث عن الفساد في الجزائر منذ الاستقلال أين ظهر اهتمام السلطة السياسية بمحاربه في ميثاق الجزائر لسنة 1964 والميثاق الوطني 1975 و مختلف الدساتير (1963-1976-1989-1996)، إلا أن التطرق الى قضايا الفساد كان يعد جريمة إلى غاية بداية التسعينات و دخول الجزائر مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية التي فتحت زاوية محدودة لطرح مثل هكذا قضايا خاصة بعدما أثار "عبد الحميد الإبراهيمي" (الوزير الأسبق في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد) قضية فساد لأول مرة أمام طلبة العلوم الاقتصادية المتعلقة باختلاسات قام بها مسؤولون سابقين في السلطة خلال الفترة 1962-1990 مقدره ب26 مليا ر دولار<sup>(21)</sup>، إضافة إلى حملة التشهير التي قام بها محمد بوضياف ما أطلق عليها "المافيا السياسية" سنة 1992م وتوعده بفضح 400 ملف فساد في الخطاب الذي كان سيلقيه أمام الشعب ، ونظرا للمتغيرات التي طرأت على الساحة الوطنية و دخول الجزائر في دوامة العنف وللاستقرار تم الابتعاد عن مثل هكذا مواضيع من قبل السلطة والصحافة ،ليأتي السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد ذلك ويطرح قضية الفساد في حملته الانتخابية لعام 1999 مصرا على ضرورة أخلاقية الإدارة والاقتصاد الجزائري مصرحا بأن الفساد قد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب ، كما أعادت جريدة الوطن إحيائها في نفس السنة بمقال لها تحدثت فيه عن الأموال المشبوهة التي يمتلكها المسؤولين الجزائريين في البنوك الأجنبية المقدره ما بين 30-35 مليون دولار حسب تقرير للبنك الدولي<sup>(22)</sup>.

#### جدول رقم 01: تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة 2006-2019

السنة	الترتيب	عدد الدول	نقاط المؤشر
2006	84	163	3.1
2007	99	179	3.0

3.2	180	92	2008
2.8	180	111	2009
2.9	178	105	2010
2.9	183	112	2011
3.4	174	105	2012
3.6	177	94	2013
3.6	174	100	2014
3.6	167	88	2015
3.4	176	108	2016
3.3	180	112	2017
3.5	180	105	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: Transparency international corruption perceptions index reports (2006-2019) .

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان الدولة الجزائرية احتلت حسب التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية مراتب شبه متدنية حيث صنفت في خانة الدول الاكثر فسادا خلال الفترة الزمنية 2006-2018، اين احتلت خلال سنوات 2006، 2007، 2008 على المراتب الأتية: 92،99،84 بدرجات قدرت ب3.1،3.2 هذا التحسن يمكن ارجاعه إلى جملة الاليات والاجراءات القانونية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد، في حين تراجع مكانتها لتحتل علامات سيئة تدل على الانتشار الرهيب لظواهر الفساد بمختلف انواعه والتي قدرت ب2.8، 2.9، 2.9 خلال سنوات 2009،2010،2011 اين يمكن ارجاعها إلى الكم الهائل من قضايا الاختلاسات ونهب المال العام على مستوى المؤسسات الجزائرية، هو الامر الذي أعطى انطبعا سيئا عن حالة الجزائر ضمن هذه

التقارير، لتستدرك الوضع من جديد وتشهد تحسنا طفيفا على غرار السنوات الماضية باحتلالها درجات قدرت ب3.4،3.6،3.6،3.6،3.5 من سنة 2012،2013،2014،2015،2018، نتيجة جملة التعديلات القانونية المتممة للإجراءات السابقة المجرمة للفساد ما فرض نوعا من الصرامة والجدية في التعامل مع مختلف قضايا الفساد، بعد ان شهدت تراجعا في السنوات السابقة بفارق نقطتين محتلة المركز 108 بدرجة قدرت 3.4 سنة 2016 وبفارق نقطة عن السنة الماضية ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017 بدرجة قدرت ب 3.3.

## ثانيا- الأسباب انتشار آفة الفساد في الجزائر:

### 1- الأسباب السياسية والقانونية:

- **الفراغ المؤسساتي:** طبيعة نظام الحكم تؤدي إما إلى وجود نظام مؤسساتي مستقر أو إلى فراغ مؤسساتي وعليه فالبيئة العامة للدولة الجزائرية ساهمت في إيجاد فراغ مؤسساتي رهيب خاصة بعد دخولها عهد التعددية الحزبية بعد الغاء الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وما تلاها من فراغ رهيب على مستوى مؤسسة الرئاسة عندما استقال الرئيس الشاذلي وقبلها حله للبرلمان ثم توقيف مسار الانتخابات وإعلان حالة الطوارئ ، زد على ذلك فإن هذه المؤسسات سواء على المستوى المركزي أو المحلي كانت مؤسسات غير دستورية تتمتع بسلطة صورية أما متزايد نفوذ جماعات المصالح التي استغلت الوضع غير المستقر لإشباع رغباتها وتحقيق مصالحها الشخصية بطرق غير مشروعة<sup>(23)</sup>.
- **عدم الاستقرار السياسي:** يعد أحد العوامل المشجعة على انتشار الفساد سببه تعاقب الحكومات والرؤساء والوزراء والولاة منذ ركوب قطار التحول الديمقراطي الذي توقف بعد انطلاقة قصيرة جدا وأدى إلى تعاقب الحكومات وعدم استقرارها لأجل عرقلة السياسات التنظيمية الإدارية واستمراريتها وفتح الباب واسعا أمام التجارب الإدارية الفاشلة فقد جعل الإدارة الجزائرية حقلًا لتجارب التسيير الإداري الفاشل ماساهم في فراغ قانوني تنظيمي تم استغلاله للتلاعبات والتصرفات غير الشرعية مع تعقيد الإجراءات الإدارية ومنه تردي الخدمة العمومية<sup>(24)</sup>.
- **غياب التطبيق الفعلي لقوانين مكافحة الفساد و نقص الردع:** غياب الالتزام والتطبيق الفعلي للقوانين الصادرة في اطار مكافحة الفساد والاتفاقيات المصادق عليها من قبل الدولة الجزائرية، على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته الغير مفعلة منذ 2006 الى غاية سنة

2011، إضافة إلى ذلك نقص الردع عن طريق العقاب وتساهل الدولة مع مرتكبي الفساد الأمر الذي شجع على التمادي في نهب المال العام والاستهانة بالقانون هو الأمر الذي يتضح في عدد القضايا المرتبطة بالفساد ذات الحجم الكبير التي عادة ما يثيرها الإعلام إلا أنها تفتقد إلى المتابعة القضائية للمتورطين الحقيقيين فيها وغالبا ما يفر متسببها إلى الخارج<sup>(25)</sup>.

- **نقص اشراك منظمات المجتمع المدني والهيئات المستقلة:** منظمات المجتمع المدني وكذا الهيئات المستقلة العاملة في الشفافية ومكافحة الفساد، تكاد تكون بمعزل عن جهود مكافحة الفساد في الجزائر على الرغم من دور الكبير الذي يمكن ان تلعبه في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في التصدي لهذه الأخيرة عبر أنشطتها التوعوية المناطة بها ورقابتها التي يمكن فرضها على عمل هذه الهيئات خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بجمهور المواطنين، مثال ذلك الجمعية الجزائرية لمحاربة الفساد للتضييق والتهميش<sup>(26)</sup>.

## 2- الأسباب الاقتصادية:

- **الاعتماد على الربيع النفطي:** بين نتائج السياسة الاقتصادية الجزائرية التحول إلى دولة ريعية يمثل فيها النفط العنصر الأساسي للاقتصاد الوطني ما جعل الدول أداة وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع، وما دفع القيادة السياسية إلى الضغط لمنع أية قدرة إنتاجية وعدم السماح بتوسيع المشاركة ومنه انتشرت الرشوة والنهب من خلال إبرام الصفقات الأمر الذي جعل هذه القنوات غير المشروعة مسيطرة على أغلب المجالات، إضافة إلى عدم كفاءة وفعالية النظام المالي والضريبي في الجزائر وفتح المجال لممارسة أعمال الفساد كتهريب الأموال وتهريبها إلى البنوك الخارجية، التبعية الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات عن طريق الاستثمارات<sup>(27)</sup>.

- **استمرار هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:** عدم التقدم الجيد في مجال الخصخصة وبقاء الدولة مسيطرة على أغلب النشاطات الاقتصادية خاصة الحيوية، وفي ظل ضعف الإدارة الاقتصادية وغياب الشفافية والتراخي في تطبيق القوانين تضاعف حجم الفساد وازدادت منافذه وعليه فإفراط الدولة في التحكم في الاقتصاد يعمل على ازدياد نفقاتها مما يخلق المزيد من فرص الفساد، خاصة في ظل الطفرة المالية التي عاشتها الجزائر من جراء ارتفاع اسعار البترول<sup>(28)</sup>.

- **عدم كفاءة و فعالية النظام المالي و الضريبي:** عدم كفاءة النظام المصرفي في الجزائر فتح مجالا لممارسة الأعمال الفاسدة كتهريب الأموال وتهريبها إلى بنوك خارجية ونهب المال

العام، فقد احتلت الجزائر في تقرير للمنتدى الاقتصادي لسنتي 2008-2009 المرتبة الأخيرة برتبة 134 في عدم فعالية الجهاز المصرفي والمرتبة 132 في درجة تطور السوق المالية، إضافة إلى بروز ظاهرة التفاوت الطبقي واللامساواة بسبب سيطرة رجال المال والأعمال على زمام الأمور من خلال تقديم رشاي إلى رؤساء مكاتب الأحزاب السياسية و محاولة دخولهم إلى مراكز القرار أو العودة إليها للبحث عن حماية أعمالهم و زيادة مداخيلهم من الربح النفطي<sup>(29)</sup>.

### 3- الأسباب الاجتماعية:

- **تدني المستوى المعيشي وضعف القدرة الشرائية:** وهو ما يؤثر سلبا على نمط التفكير ويشوه السلوك البشري فالعوز والحاجة يولد في النفس البشرية رغبة ملحة في إشباع الحاجة بطريقة قانونية أو بطرق ملتوية سواء لدى المواطنين البسطاء أو الموظفين بالإدارات العمومية، حيث وجد الموظف الإداري نفسه بين مطرقة الواجب الوظيفي وسندان الظروف المزرية .... فتحت هذا الضغط يبدأ سلوكه بالانحراف وفي المقابل المواطن يصبح مجبرا على تبني نهج كل الطرق الملتوية لتحقيق مصالحه عبر إقدامه على الفعل المنحرف المخل بقواعد الالتزام كدفع الرشوة لبلوغ غايته أو البحث عن مكسب هو ملك للآخرين<sup>(30)</sup>.
- **الوساطات:** يمارس بعض ذوي الجاه والنفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية والتشبث بمعارفهم ومهنتهم لتمشيه المعاملات الشخصية التي تتعارض مع القوانين والمصلحة العامة ظنا منهم انهم يساهمون في خدمة الآخرين مستبدين الأضرار التي قد تنجم عن تصرفاتهم<sup>(31)</sup>.
- **انتشار الاغتراب السياسي:** النزعة التسلطية للنظام السياسي وما ترتب عنها من سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية على أفراد المجتمع قادت إلى انتشار ظاهرة الاغتراب داخله حيث اصبح المواطن يملك شعورا بعدم الرضا وفقد الثقة في القيادة السياسية كونه يعاني الاحباط وعدم الاهتمام بالتوجهات الحكومية وبالنظام السياسي بكامله، وخير دليل ذلك المقاطعة الواسعة في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 العاكسة لعدم اكتراث شريحة كبيرة من المواطنين بالعملية الانتخابية، في حين الصورة الثانية المعبرة عن هذا الاغتراب تتمثل في اعمال الشغب و العنف التي تشهدها الكثير من مناطق الوطن وهو ما يعبر عن حالة عدم الثقة في الدول اقتناعا من الفرد الجزائري بان النخبة السياسية بشكل عام لا تسعى الى خدمة مصالحها<sup>(32)</sup>.

- **توظيف الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية:** ارتباط الفرد بعائلته وقبيلته وأصدقائه ما يجعله يميل إلى تفضيلهم في تولي المناصب الهامة فقد يصل الأمر إلى مخالفة القانون في ذلك مما يساهم في انتشار المحسوبية والمحاباة بدلا من التركيز على الكفاءة و الجدارة في التوظيف وبالتالي يؤدي الى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص و إهدار الحقوق كل ذلك يجعل المواطن لا يولي أهمية لوطنه بقدر ما يبحث عن وطن اخر يحفظ حقوقه ويصون كرامته ما ادى الى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في محاولة البحث عن العيش الكريم<sup>(33)</sup>.

### المحور الثالث: الآثار الناتجة عن تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر:

#### 1- الآثار السياسية:

- **فقدان و تدهور شرعية النظام السياسي:** فالفساد يعد سببا رئيسا و مباشرة لازمة الشرعية و المشروعية في الجزائر إذ تتجلى مظاهره في تورط المسؤولين السياسيين في قضايا الفساد، عمليات التزوير، الاحتيال والنصب ما أدى إلى إحداث أزمة ثقة بين الحاكم و المحكوم وعزوف الشعب عن المشاركة السياسية بما فيها مقاطعة الانتخابات<sup>(34)</sup>.
- **إضعاف الاستقرار السياسي:** للفساد بمختلف أنواعه أثر بليغ على استقرار الأنظمة السياسية في العالم ومنها الجزائر حيث تسود الصراعات والخلافات التي هي في الغالب تتبع من تضارب المصالح الخاصة والتي بدورها تعكس وخامة تأثيرات الفساد على الوضع السياسي وعلى كبار الموظفين<sup>(35)</sup>.

#### 2- الآثار الاقتصادية:

- **تشجيع التهرب الضريبي:** الذي يعد من بين التكاليف الباهظة حيث أفقدت الدولة ما يفوق 50 مليار دينار جزائري سنويا، فهي نسبة مستحقة على ممارسي النشاط الاقتصادي وحقوق الجمارك فقد استردت هذه الضرائب نتيجة الفساد البيروقراطي وانعدام الشفافية وبسبب تساهل بعض الجهات المسؤولة مع المهربين<sup>(36)</sup>.
- **تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:** أين قُدرت حجم الأموال المهربة سنويا باتجاه البنوك الأجنبية بأكثر من 4 مليارات دولار مصدرها عمليات الاختلاس والرشاوى، حيث ذكرت بعض التقارير أن حجم الأموال المودعة في البنوك الأجنبية سنة 1999 يقارب 40 مليار دولار<sup>(37)</sup>.

#### 3- الآثار الاجتماعية:

- اتساع دائرة الاغتراب السياسي: هو الأمر الذي يعكسه الواقع الجزائري حيث شهد حالة من العزوف السياسي من أهم مظاهرها عدم الاكتراث بالقضايا السياسية، العزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي وطرح المصلحة العامة جانبا وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة<sup>(38)</sup>.
- زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفقر: يعتقد البعض أن المشكلة في الجزائر لا تتعلق بالحريات لكن بمزيد من العدالة الاجتماعية، فمن مظاهر هذا التفاوت احتكار الثروة، ما يقابلها تراجع الطبقة المتوسطة نتيجة محدودية إمكانياتها وقدرتها الشرائية ما أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر إذ انه توجد أكثر من 40% من فقراء الجزائر يعانون من مختلف أوجه الفقر المالي والغذائي<sup>(39)</sup>.
- زعزعة سلم القيم المجتمعية: الفساد في الجزائر اضحى يشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي من خلال اسهامه في زيادة التوتر الاجتماعي نتيجة تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية حيث يزداد الغني غنى و الفقير فقراً نتيجة إهدار الكثير من اموال التنمية خارج مسارها الصحيح، من جهة اخرى يؤدي الفساد الى خلخلة وزعزعة القيم الاخلاقية و الى إضعاف الروح الوطنية التي تحاول البرامج التربوية غرسها في نفوس النشئ مما يعزز الاحباط و اللامبالاة وعدم المسؤولية و السلبية بين افراد المجتمع<sup>(40)</sup>.

### خاتمة

وفي ختام ما تم تقديمه يمكن التوصل إلى أن ظاهرة الفساد أخذت اتجاهات عديدة من قبل المهتمين والباحثين فهو يمثل تلك الممارسات والسلوكيات الغير السوية المعتمدة من قبل أفراد طبيعيين أو معنويين القصد منها تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة مستغلين في ذلك وظائفهم التي يشغلونها.

شهدت الدولة الجزائرية مشكلات عديدة ومعقدة على مستوى فعالية مؤسساتها وهياكلها نتيجة تعشي الفساد بكل أنواعه وتغلغله على مستواها، فهي ظاهرة ليست وليدة الحاضر فبعضها موروث عن الاستعمار الفرنسي وما خلفه من دمار بعد الاستقلال، هذا إضافة إلى طبيعة السياسات التي اتبعتها مسيرو البلاد سواء في فترة الأحادية الحزبية وحتى في عهد التعددية السياسية الأمر الذي أنجر عنه انتشار فاضح لقضايا الفساد الكبرى والتي مست قطاعات مهمة وحساسة في البلاد.

تعددت الأسباب والعوامل المؤدية الى تغلغل آفة الفساد على مستوى الدولة الجزائرية فقد كانت مزيج بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد انجر عنها العديد من النتائج الوخيمة المعرقة لعمليات التنمية بكل مستوياتها، مع زيادة اتساع دائرة الاغتراب السياسي وترسيخ ثقافة الفساد الذي زرع سلم المبادئ الحاكمة لمختلف الروابط الاجتماعية.

لل قضاء على ظاهرة تقشي الفساد في الجزائر ينبغي البحث عن الاسباب الجوهرية المؤدية إلى استفحال هذه الافة داخل دواليب الدولة دون الاكتفاء بمعالجة مظاهرها بتبنيها سياسات عامة استباقية علمية واقعية ردية تمس مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية المالية، الاجتماعية، الادارية تقوم على اسس الشفافية والمساءلة والمحاسبة كما تضمن مشاركة جميع الفواعل بدءاً بالرسمية الضامنة البيئية التشريعية والقانونية الممهدة لمكافحة هذا الاخير مضيا إلى تفعيل دور المؤسسات غير الرسمية بتطبيق مبدأ المشاركة المجتمعية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام وغيرها.

### الهوامش

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، نوفمبر 1998، ص 09.

(2) ZhongNinghna, "the causes .consequences.and cures of corruption". A review of issues.department of finance.HangKongMuniversity of science and technology,january ,2010.p 02.

(3) نوري منير، بارك نعيمة، بن داودية وهيبة، "الإصلاح الإداري و أهميته في القضاء على التسبب و الفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، في: التحولات السياسية وإشكاليات التنمية.الجزائر: ابن النديم، 2014، ص 412.

(4) بن عزوز محمد، "الفساد الإداري و الاقتصادي أثاره وآليات مكافحته-حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر ، العدد 07، 2016، ص 201.

(5) وليد قصير، " أهمية التعليم في مكافحة الفساد في العالم العربي : تجذير ثقافة المواطنة و الصالح العام و الدولة الحديثة"، في مؤلف: أحمد عاشور، ساسين عساف... وآخرون، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وألياتها في الأقطار العربية.بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 179.

- (6) يحي صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن : أطرافه النافذة. اليمن: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، 2010، ص 47.
- (7) فوزي نور الدين ، فريال مغربي ، "مكافحة الفساد في إتفاقية الامم المتحدة و اثرها على الاستراتيجيات الوطنية - الجزائر نموذجاً-،مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، العدد 46، مارس 2017، ص 527.
- (8) احمد عبد اللاه المراغي، دور القانون الجنائي في مكافحة الفساد السياسي.مصر: مركز الدراسات العربية ، 2018، ص 84.
- (9) هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية.الأردن: دار اليازوري، 2011، ص 42.
- (10) صالح بن راشد بن علي المعمري، استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام.بيروت: مؤسسة الانتشار العربي ، 2013، ص 150.
- (11) عادل عبدالعزيز السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية ".في : أليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية.القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010، ص 17.
- (12) عادل عبدالعزيز السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية ".في : أليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية.القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010، ص 17.
- (13) عادل عبدالعزيز السن، المرجع السابق، ص 21.
- (14) محمد سامر دغمش، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والاداري والمواجهة الجنائية والاثار المترتبة على الفساد المالي : دراسة مقارنة.مصر: مركز الدراسات العربية، 2018، ص 61.
- (15) عادل عبدالعزيز السن، المرجع السابق، ص 21.
- (16) عادل عبدالعزيز السن، المرجع نفسه، ص 18.
- (17) بحوث و أوراق عمل ، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي.القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 198.
- (18) عمران حمدان الحضرمي، ظاهرة الفساد : الخطورة و التحدي : سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا.عمان: (د.د.ن)، 2014، ص 46.
- (19) عمران حمدان الحضرمي ،المرجع نفسه، ص 47.

- (20) عبد القادر بلخضر، "اليات قياس مكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد": حالة الجزائر"، مجلة دراسات، الجزائر، العدد 22، جوان 2014، ص 66.
- (21) عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور، الأسباب و الحلول. برج بوعرييج: منشورات الحلبي، 2009، ص.ص 65.
- (22) رفاة فافة، الفساد والحوكمة دراسة مسحية للتقارير الدولية : دراسة حالة الجزائر. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016. ص 282.
- (23) فوزي نور الدين، مغربي فريال، المرجع السابق، ص 530.
- (24) هدفي العيد، "الإصلاح السياسي كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر)، ص 153.
- (25) هدفي العيد، المرجع السابق، ص 155.
- (26) شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012) ص 254.
- (27) شعبان فرج، المرجع السابق، ص 255.
- (28) فوزي نور الدين، مغربي فريال، المرجع السابق، ص.ص 531-532.
- (29) شعبان فرج، المرجع السابق، ص 254.
- (30) رفاة فافة، المرجع السابق، ص 300.
- (31) هدفي العيد، المرجع السابق، ص 166.
- (32) فتيحة حيمر، "ظاهرة الفساد في الجزائر 1989-2013: دراسة وصفية تحليلية"، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الإداري، 2014)، ص 152.
- (33) محمد حليم ليام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب الآثار والإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 165.
- (34) عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، المرجع السابق، ص.ص 89-90.
- (35) رفاة فافة، المرجع السابق، ص 309.

(36) فتيحة حيمر، المرجع السابق، ص. ص 160، 162.

(37) محمد حليم ليمام ، المرجع السابق، ص 225.

(38) محطيم ليمام ، المرجع السابق، ص 225.

(39) كريمة بقدي، "الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا : دراسة حالة

الجزائر". رسالة ماجستير (جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-

2012)، ص 155.

(40) كريمة بقدي، المرجع السابق ، ص.ص 157-158.